

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم  
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

مصباح ذياب ، يوسف الحمود ، غازي عازر ، فتحي الرفاعي

المميزان : ١ -

٢ -

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٥ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة  
امن الدولة بالقضية رقم ٩٩/٤٤٣ فصل ١٩٩٩/١١/٢٠ والقاضي بتجريم  
المتهم بجناية تداول اوراق بنكنوت (اوراق نقد اردني)  
مزوره مع العلم بامرها خلافاً لاحكام ماده ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والحكم  
عليه بوضعه بالاشغال الشاقه مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبه له مدة  
التوقيف وتجريم المتهم بجناية تداول اوراق بنكنوت  
(اوراق نقد اردنيه) مزوره مع العلم بامرها خلافاً لاحكام ماده ١/٢٤٠ من  
قانون العقوبات . والحكم عليه بوضعه بالاشغال الشاقه مدة سنتين ونصف  
والرسوم محسوبه له مدة التوقيف ومصادرة الاوراق النقدية المزيفه .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

- ١ - أخطات محكمة امن الدولة في الاسس التي اعتمدها في وزن البينه وفي  
استبعادها الى اعتراف المتهم الثالث ليث بان المتهمين الرابع والخامس لا  
يعلمان بان الاوراق النقدية مزيفه .

٢- أخطأت محكمة امن الدولة في قرارها وفي تكوين قناعتها دون الأخذ بعين الاعتبار ان التزوير الواقع على عمله هو تزوير دون الوسط أي يمكن للشخص العادي ان يكتشفه وان ظاهرها يدل على انها حقيقية وصحيحة .

٣- اخطأت محكمة امن الدولة في عدم اخذها بالتقارير الطبية المعطاه للمميزين بانهما تعرضا للضرب والاكراه عند التحقيق معهما وان اعترافهما كان بسبب الضرب والاكراه ولم يؤخذ بطوعهما واختيارهما .

٤- وبالتناوب لقد أخطأت محكمة امن الدولة بقرارها المبني على مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه اذ ان المتهم الرابع المميز عندما اكتشف بان عمله التي يحملها والتي تم اخذها من المتهم الثالث ليث مزيفه قام بتمزيق المبلغ المتبقي معه مما يدل على ان عنصر العلم غير متوفر .

لهذه الاسباب يطلب وكيلا المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد الحكم المميز .

# lawpedia.jo

## القرار

بالتدقيق والمداوله قانوناً نجد ان النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة قد أحالت المميزين لمحكمة أمن الدولة من أجل محاكمتهم عن جناية تداول اوراق نقد اردني مزور مع العلم بأمرها خلافاً لاحكام المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .

وبعد ان استمعت المحكمة الى بينة النيابة والبينة الدفاعيه قررت تجريم المتهمين المميزين والحكم على كل واحد منهما بالاشغال الشاقه لمدة خمس سنوات وللاسباب المخففه التقديرية خفضت العقوبه الى النصف لتصبح الاشغال الشاقه لمدة سنتين ونصف مع الرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

لم يرتض المحكوم عليهما بحكم محكمة امن الدولة وطعنا به تمييزاً للاسباب البسوطه بلاتحة التمييز .

وعن السبب الثالث : والذي يخطيء محكمة أمن الدولة بالأخذ بإعتراف المميزين لانه  
 اخذ منهما نتيجة الضرب والاكراه .

وعليه ولما كانت الافادة التي يؤديها المتهم او الظنين او المشتكى عليه في غير  
 حضور المدعي العام ويعترف فيها بارتكابه جرماً تقبل فقط اذ قدمت النيابة بينة على  
 الظروف التي أدبت فيها واقتنعت المحكمة بان المتهم او الظنين او المشتكى عليه اداها طوعاً  
 واختياراً المادة ١٥٩ من الاصول الجزائية .

وحيث ان النيابة العامة قدمت البينة على ان المتهمين المميزين اعترفا بما اسند اليهما  
 بطوعهما واختيارهما وقنعت محكمة الموضوع من ان المميزين قد ادليا بافادتهما بطوعهما  
 واختيارهما واستناداً لهذا الاعتراف فقد تم ضبط جسم الجريمة كذلك يكون هذا السبب غير  
 وارد ويتعين رده .

وعن باقي اسباب التمييز : ومحصلتها واحده وهي تخطئة محكمة امن الدولة في  
 الاسس التي اعتمدها في وزن البينة وتخطئتها في التطبيقات القانونية .

وحيث ان محكمتنا بصفتها محكمة موضوع عملاً باحكام المادة ١٠/أ من قانون  
 محكمة امن الدولة رقم ١٧ لسنة ٩٥ وتعديلاته وباستعراضها كافة البيانات المقدمه بهذه  
 الدعوى نجد ان المتهم قد ادخل الى المملكه (٥٦) ورقة

نقدية مزوره من فئة العشرين ديناراً بقصد تصريفها وقد اتفق مع المتهم ( )  
 ، على ان يقوم بمهمة تصريف تلك النقود او بيع جزء منها بالعمله الصحيحه . وقد  
 توجه المتهم ليث الى المميز المتهم ( ) وأعلمه بأن باستطاعته  
 البحث عن مشتري لكميه النقود ، وتوجهها الى المميز المتهم ( )  
 وعرضاً عليه العمله المزيفه . حيث وافق على شرائها مع علمه بأمرها وقد اشترى مبلغ  
 (١٠٤٠) ديناراً مزيفاً بمبلغ ثلاثماية دينار صحيح وقد استلم المبالغ المزيفه بينما استلم  
 ليث المبلغ من العمله الصحيحه .

عندها قام عمر باعطاء المتهم ورقنتين من فئة العشرين ديناراً المزيفه لتصرفها  
 لحسابه حيث قام اشرف بتصريف احداها على محلات حبيبه للحلويات في اربد وتصريف  
 الاخرى على محلات القضماني للمكسرات في اربد وفي المحل الأخير اكتشف امره والقبي  
 القبض عليه وقد تم ضبط الورقتين المزيفتين .

بينما قام المتهم على مطالقه بالتوجه الى الشونه الشماليه ليشتري من بقاله (١٥) كروز دخان ودفع له مبلغ (٨٠) ديناراً مزيفه الا ان صاحب البقاله لاحظ ان النقود مزوره فاخذ . يرجوه بان لا يخبر الشرطه وطلب اعاده النقود اليه الا ان صاحب البقاله رفض ذلك عندها هرب باتجاه العدسيه وقام بتمزيق ورمي النقود . وعندما تم القاء القبض عليه باليوم التالي أرشد الشرطه الى مكان رمي النقود . فعثرت الشرطه على ورقه نقد من فئة العشرين ديناراً المزيفه وبعض القصاصات . وقد اعترف كل واحد من المميزين بالوقائع المسنده اليه وتم ضبط جسم الجريمه .

وبتطبيق هذه الوقائع على القانون نجد انها تشكل جرم جنايه تداول بنكنوت (اوراق نقد) مزوره مع العلم ، خلافاً لاحكام ماده ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .  
وحيث ان محكمة امن الدوله قد خلصت بقرارها المميز لنفس الوقائع والنتيجه التي توصلنا اليها وعللت قرارها تعليلاً سائغاً ومقبولاً لذلك تكون اسباب التمييز غير وارده على القرار المميز ويتعين ردها .

لذا نقرر رد اسباب التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ ذو الحجه سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٠٠٠/٤/٤

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض